

بسم الله الرحمن الرحيم

**State of Palestine  
Anti-Corruption Commission  
(PACC)  
Jerusalem - Ramallah**



**دولة فلسطين  
هيئة مكافحة الفساد  
القدس - رام الله**

## الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

**2014-2012**



## قائمة المحتويات:

الصفحة	الموضوع
5	المقدمة
9	الرؤية
9	الرسالة
9	الغاية الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
9	المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية
10	تحليل البيئة الداخلية والخارجية
11	الأطراف الرئيسة الشريكة في مكافحة الفساد
12	محاور الإستراتيجية:
12	المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه
13	المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية
15	المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية
16	المحور الرابع: تنسيق الجهود لمكافحة الفساد
21	المحور الخامس: التعاون الدولي
22	المحور السادس: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد
23	الملحق: قائمة الجهات التي ساهمت في مناقشة الاستراتيجية



## مقدمة:

يعد الفساد بمفهومه الشامل المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر في أي مجتمع من المجتمعات. ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية. كما يقوض الفساد وانتشاره ثقة المواطنين في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعيق المنافسة الشريفة والعدالة، ويساهم في تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة.

وللحد من الفساد ومحاربتة والسيطرة عليه، برزت الحاجة إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لمكافحة الفساد والوقاية منه، تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بمخاطره، وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم.

تنبهت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أهمية مكافحة الفساد، إدراكاً منها لخطورة ما يسببه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمع وأمنه، والتي من شأنها أن تقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، وتعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر. لذلك أصبحت الحاجة لازمة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى محاربة ظاهرة الفساد والوقاية منه، ولعل خطط الإصلاح المتتالية التي وضعتها الحكومات المتعاقبة، وما نتج عنها من إصلاحات على صعيد الخدمة المدنية والتعيينات، أو على صعيد الإدارة المالية، تعتبر من الخطوات الأولى لمواجهة خطر الفساد، إذ تعتبر من التدابير الوقائية التي من شأنها أن تقلل فرص تغلغل الفساد واستشرائه. وقد توجت هذه الخطوات أخيراً بتشكيل هيئة مكافحة الفساد، والتي منحت الهيئة اختصاصات وصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مجال الوقاية من الفساد والكشف عنه وملاحقة مرتكبيه.

ومكافحة الفساد والقضاء عليه يتطلب وضع سياسة وطنية تقوم على أساس مشاركة فئات المجتمع وقطاعاته من خلال طريقين أساسيين، يستهدف الأول منهما الوقاية من الفساد والثاني الكشف عنه وملاحقة مرتكبيه. ولذلك استلزم الأمر وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد لتكون هي الأداة لتنسيق وتضافر جهود المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة.

## مفهوم الفساد:

نصت المادة 1 في قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (المعدل) على ما يلي:  
يعتبر فساداً لغايات تطبيق هذا القانون:

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.
3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.
4. إساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون.
5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً وتحق باطلاً.
6. الكسب غير المشروع.
7. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية.

## الاستراتيجية في السياق الفلسطيني:

### الاحتلال هو المصدر الأول والرئيسي للفساد

وضعت هذه الاستراتيجية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ولقد أثبت هذا الاحتلال من خلال تصريحاته وممارساته أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بأرضه ولا بوطنه ولا بحقوقه. وإن هدفه النهائي هو الاستيلاء على كامل الأرض الفلسطينية. وهو يتبع من أجل تحقيق ذلك سياسة الفساد والافساد ليتسنى له تحقيق أهدافه. ولذلك فلا غرابة أن نجده دائماً في الخندق الواحد مع الفاسدين. وصدق من قال أن «الاحتلال والفساد هما وجهان لعملة واحدة».

وبالرغم من معوقات الاحتلال لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية، إلا أن السلطة الوطنية وسائر المؤسسات الفلسطينية ما زالت تعمل جاهدة على بناء مؤسسات الدولة ورسم خططها. ولذلك فإن هذه الاستراتيجية عبرت تعبيراً مناسباً عن الإرادة السياسية التي أطلقها فخامة رئيس السلطة الوطنية

الفلسطينية ودولة رئيس الوزراء في مواقف رسمية وشعبية متعددة. وجاءت الإستراتيجية متوافقة مع ما تطرحه المؤسسات الرسمية والشعبية بخصوص مكافحة الفساد في فلسطين، والتي عُبر عنها في اللقاءات التي جمعت عدة مؤسسات شريكة في تنفيذها.

واستمدت هذه الإستراتيجية محتوياتها من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل)، وأخذت بعين الاعتبار البنية المؤسساتية ذات العلاقة في فلسطين، خصوصاً هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة الإدارية والمالية، معتبرة أن المجلس التشريعي هو جزء لا يتجزأ من الجهات المشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالرغم من الواقع الذي يعيشه.

وتمت مراعاة أن تكون هذه الإستراتيجية منسجمة مع الاستراتيجيات الوطنية وخصوصاً خطة الإصلاح والتنمية (2008-2011).

## الاستراتيجية في السياق الدولي والاقليمي:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2005 أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد، وتحدد هذه الاتفاقية التدابير الوقائية التي يجب على الدول الأطراف اتخاذها سواء كان في مجال تبني السياسات والممارسات أو اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقضائية لمنع وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى إيجاد وتطوير مؤسسات وطنية لمنع ممارسات الفساد وملاحقة مرتكبيه، والتعاون مع الحكومات الأخرى لاستعادة الممتلكات والأموال المسروقة، ومساعدة بعضها البعض، بما في ذلك المساعدات الفنية والمالية في مكافحة الفساد وتقليص فرص ظهوره وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للممتلكات العامة.

أما على الجانب الاقليمي، فإنه في شهر كانون الأول / ديسمبر من العام 2010 قام العرب بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث اشتملت الاتفاقية الأخيرة على 35 مادة، منها مفهوم الفساد وأنواع الأفعال والجرائم التي تنطوي تحت مفهوم الفساد، وتناول جزء من موادها ضرورة أن تكون المحاكمات الجزائية والعقوبات المقررة لها وفقاً للقوانين الداخلية لكل دولة مع بيان لأحوال خضوع الجرائم للبت القضائي، كما أشارت في بنودها إلى سبل تدبير الوقاية من الفساد لكل دولة.

كما عكست الاتفاقية أهمية تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في مكافحة الفساد مع تأكيد استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية والنيابية في كل دولة، مع تحفيز الدول الأعضاء على إيجاد تدابير لإلغاء العقود والامتيازات الناتجة عن أفعال الفساد وتوفير الحماية للمبلغين والشهود والخبراء وضحايا عمليات الفساد.

وبينت الاتفاقية سبل التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز فاعلية تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وتبادل المساعدة القضائية بينها. وتناولت أيضا تنظيم حالات الملاحقة القضائية والجنائية وعمليات تسليم المجرمين. ونظمت الاتفاقية كذلك إجراءات وضوابط استرداد الممتلكات والتحصيلات والعوائد الناجمة عن هذه الجرائم وعلى نحو خاص استحداث وتطوير برامج تدريب الموظفين والمسؤولين على مكافحة وكشف جرائم الفساد وتبادل وتحليل المعلومات. كما تناولت الاتفاقية وسائل جمع المعلومات ذات الصلة بالفساد وتبادلها وتحليلها احصائياً.

وقد عبر قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل رقم 1 لعام 2005 تعبيراً مناسباً عن هاتين الاتفاقيتين، وهو الأساس الذي استندت عليه الاستراتيجية. ولكونها الاستراتيجية الأولى في تاريخ مكافحة الفساد في فلسطين، فإنها جاءت متناسقة مع الاحتياجات التأسيسية لمنظومة مكافحة الفساد، وذلك على حساب قضايا أساسية أخرى سيتم التركيز عليها في الاستراتيجيات اللاحقة.

## آلية إعداد الإستراتيجية:

أعدت الاستراتيجية بعقول فلسطينية من الخبراء والمختصين وبمشاركة واسعة لمؤسسات وطنية متعددة. وتماشياً مع قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (المعدل) تولت هيئة مكافحة الفساد إدارة الجهود الوطنية لإعداد الاستراتيجية، وقد عمل على إخراجها طاقم الهيئة وعدد من الخبراء والمختصين، إضافة إلى المجلس الاستشاري في الهيئة، المشكل من عدد من الشخصيات المشهود لها بالخبرة والكفاءة.

عرضت الاستراتيجية بصيغتها الأولية في ورشة عمل مميزة حضرها أكثر من 300 شخص من مختلف المؤسسات والهيئات والقطاعات، حيث خرجت بتوصيات تم مناقشتها من قبل فريق مهني تم تعيينه من قبل الورشة. ومن ثم عقد اجتماع متابعة لبلورة التعديلات التي اقترحتها الورشة على الاستراتيجية، فانعكست على الاستراتيجية بصيغتها النهائية. وأوصى الفريق المهني بأن تقوم هيئة مكافحة الفساد بالتواصل مع جميع الشركاء المشار إليهم في هذه الاستراتيجية لدعوتهم للمشاركة في تنفيذها. وقد عملت الهيئة بهذه التوصية، فأجرت اتصالات على أعلى المستويات مع عشرات المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، وعقدت 23 لقاء وورشة عمل مع هذه الجهات حضرها رئيس هيئة مكافحة الفساد والمدراء العامون في الهيئة والقائمين على هذه المؤسسات والادارات العليا فيها، حيث تمخض عن هذه الاجتماعات عدة توصيات وآليات متابعة ومجموعة من الملاحظات على الاستراتيجية، نوقشت من قبل ذوي الاختصاص، وعدلت الاستراتيجية بناء على ذلك. وأثناء مناقشة الاستراتيجية جرى العمل على وضع خطط تنفيذية مع الشركاء لنقلها إلى آليات عمل خلال فترة الاستراتيجية.

## الرؤية

مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد، يقوم على أسس النزاهة والشفافية والمساءلة.

## الرسالة

وضع وتنفيذ سياسات عامة لمكافحة الفساد، تساعد على كشف الفساد بجميع أشكاله، تعمل على كشف مواطنه ومعالجة أسبابه والوقاية منه والحد من انتشاره، من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الراضية للفساد، والتعاون مع جهات محلية وإقليمية ودولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه.

## الغاية الرئيسية من الإستراتيجية

تهدف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بشكل رئيسي إلى الحد من الفرص المتاحة لممارسته من خلال صياغة منظومة قانونية وتطوير آليات إدارية ومؤسسية واضحة لتعزيز المساءلة والوقاية من الفساد ومنع ممارسته، كما تهدف إلى زيادة فاعلية هيئة مكافحة الفساد وكافة المؤسسات الرقابية بما يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات السلطة ويمهد لبناء الدولة الفلسطينية المنشودة خالية من الفساد والمفسدين.

## المبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية:

- بالرغم من واقع التقسيم والانقسام الحالي بين المناطق الفلسطينية، فإن هذه الاستراتيجية تقوم على متابعة وملاحقة الفساد على جميع الأراضي الفلسطينية وخارجها.
- إن جهود مكافحة الفساد تستند إلى مكامن القوة في الثقافة الفلسطينية الراضية للفساد.
- إن مكافحة الفساد والوقاية منه مسؤولية مشتركة تقودها هيئة مكافحة الفساد وبمشاركة الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
- تقوم عملية مكافحة الفساد على مجموعة مشتركة من الإجراءات التي تستهدف الوقاية من الفساد بالإضافة إلى اكتشافه وملاحقة مرتكبيه.
- التطبيق الفاعل لسياسة مكافحة الفساد يتطلب ضرورة أن تناط عملية تنسيق تنفيذها من خلال جهة واحدة هي هيئة مكافحة الفساد.
- إن من حق المواطن الفلسطيني توفير النزاهة ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وحصوله على الخدمات العامة بفعالية ومساواة.
- إن الواجب الوطني يتطلب من كل مواطن مجابهة الفساد والتبليغ عن أي حالة فساد يطلع عليها لهيئة مكافحة الفساد.

## تحليل البيئة الداخلية والخارجية :

### تحليل البيئة الداخلية :

#### أولاً: عناصر القوة:

- إرادة سياسية جدية في مكافحة الفساد.
- جدية السلطة التنفيذية في إصلاح ومأسسة القطاع العام.
- وجود هيئة مستقلة مخولة بوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع الآليات والخطط المنفذة لها وقيادة المنظومة وتحمل مسؤولية التنسيق بين الأدوار.
- صلاحيات واسعة ممنوحة للهيئة بموجب قانون مكافحة الفساد، يمكنها من القيام بالمهام المناطة بها سواء في الوقاية من الفساد أو ملاحقة مرتكبيه.
- هيئة مستقلة ماليا وإداريا، تمارس مهامها وأعمالها دون تأثيرات أو ضغوطات من أي جهة كانت.
- وجود محكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد.
- وجود أجهزة رقابية ودوائر للشكاوى في المؤسسات الرسمية.
- وجود نيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد.
- وجود منظمات مجتمع مدني شريكة في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في التوعية من مخاطره وآثاره.

#### ثانياً: عناصر الضعف:

- تعطل عمل المجلس التشريعي وإعاقة ذلك لدوره الرقابي.
- حداثة هيئة مكافحة الفساد وبمهام كثيرة، مما يتطلب توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بهذه المهام.
- عدم استكمال إقرار بعض التشريعات الثانوية اللازمة لعمل الهيئة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومحدوديتها.
- عدم وجود قانون فلسطيني يضمن الحق في الوصول للمعلومات.

## تحليل البيئة الخارجية :

### أولاً: الفرص:

- رفض شعبي قوي للفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تنامي الثقة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية وبفعالية أدائها.
- توجه دولي لمحاربة الفساد والذي اعتبر من أهم الدوافع للثورات الشعبية العربية.
- علاقات متميزة مع مؤسسات مكافحة الفساد العربية والدولية.
- عضوية فلسطين في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتجاه العربي نحو تفعيل آليات مكافحة الفساد المتعددة والثأئية.

### ثانياً: التحديات:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبخاصة في القدس الشريف، ووجود عدد كبير من الحواجز الإسرائيلية الداخلية والخارجية والتي تحول دون القيام بجهود مكافحة الفساد.
- الانقسام وإضعافه لجهود مكافحة الفساد في محافظات الوطن الجنوبية.
- ضعف التنسيق الدولي في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية كون فلسطين غير عضو في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وتعدد الجنسيات لدى بعض الفلسطينيين.
- انطباع عام لدى المواطن الفلسطيني بانتشار الفساد، والتأخر في التحرك الجدي لمحاربه ومحاسبة مرتكبيه.
- تدني وعي المجتمع بمفهوم الفساد ومخاطره.

## الأطراف الرئيسية الشريكة في مكافحة الفساد:

- القضاء.
- المجلس التشريعي.
- السلطة التنفيذية (رئاسة وحكومة).
- هيئة مكافحة الفساد.
- النيابة العامة.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- الإعلام.
- المؤسسات التعليمية.

## محاور الإستراتيجية.

### المحاور الرئيسية



- المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.
- المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- المحور الرابع: تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.
- المحور الخامس: التعاون الدولي.
- المحور السادس: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

### المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.

تعد الإجراءات والتدابير الوقائية محورياً رئيسياً في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إذ أنها تُعنى بمعالجة جزء من الإختلالات الإدارية والمؤسسية التي تخلق بيئة مواتية لنمو الفرص التي تمكن الفساد من الانتشار والتوسع على المستويين الرأسي والأفقي.

**الغاية: إيجاد بيئة مائعة للفساد، تقلل من فرص حدوثه.**

### الأهداف:

1. تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها، وذلك من خلال:
  - أ- مراجعة الأنظمة والتعليمات للوزارات والدوائر الحكومية بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يقلل من فرص حدوث الفساد.
  - ب- تفعيل الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
  - ج- مراجعة إجراءات التعيين في الوظيفة العمومية، وبشكل خاص تلك المتعلقة منها بالتعيين والرقابة للوظائف العليا.
  - د- تطوير برامج وقاية من الفساد خاصة بالجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد لتأخذ بعين الاعتبار مخاطر الفساد في كل منها.

## 2. تطوير البيئة التشريعية النازمة للعمل الحكومي وكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد بما يقلل من إمكانية حدوث الفساد، وذلك من خلال:

- أ- دراسة ومراجعة وتقييم التشريعات ذات العلاقة النازمة لعمل المؤسسات الرسمية وكافة الأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، وبشكل خاص المتعلقة منها بالوظيفة العامة، والمشتريات العامة، لضمان مواءمتها للاتفاقية الدولية والعربية لمكافحة الفساد.
- ب- استكمال الإطار التشريعي الداعم للشفافية وحق الوصول للمعلومات ومكافحة الفساد.
- ج- استكمال إعداد وإقرار مدونات سلوك للعاملين في المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، والهيئات المحلية، والجمعيات الخيرية والأهلية، وكافة الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، بما يضمن الشفافية والنزاهة والحيادية والمساءلة في العمل، والمحافظة على الأموال العامة.

## 3. تفعيل وتعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية وذلك من خلال:

- أ- دراسة تقييمية لدور ديوان الرقابة المالية والإدارية بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور الديوان وتقليل فرص حدوث الفساد.
- ب- زيادة التنسيق والتكامل ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية.
- ج- مراجعة التشريعات النازمة لعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، واستكمال الأنظمة والتشريعات الثانوية لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.

## المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

### جرائم الفساد

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.
3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.
4. إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون.
5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلا.
6. الكسب غير المشروع.
7. جميع الأفعال المجرمة الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية.

يعد محور إنفاذ القانون والملاحقة القضائية، من المحاور الرئيسية لإستراتيجية مكافحة الفساد، فعلى الرغم من أهمية التدابير الوقائية الواردة في المحور الأول من هذه الإستراتيجية، إلا أن ثقة المواطنين بجهود مكافحة الفساد وبجديتها لا تستكمل دون ملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم وإيقاع الجزاء العادل بحقهم، واسترداد المال العام. إذ تشكل العقوبة عاملا رادعا وتسهم في نقل رسالة واضحة بأن جريمة الفساد لا بد من ملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها وإيقاع الجزاء العادل بحقهم.

**الغاية : تشريعات وتحقيقات وإجراءات قضائية فاعلة في ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.**

## الأهداف:

1. مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم، مع ضمان حقهم في الدفاع، وذلك من خلال:

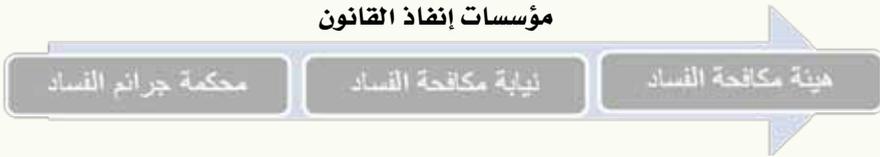
- أ- دراسة ومراجعة قانوني العقوبات الساريين في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، ومشروع قانون العقوبات للتأكد من التواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- ب- دراسة ومراجعة قانون الإجراءات الجزائية بما يضمن تبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة وحجز ومصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الفساد في الوقت المناسب.
- ج- اعداد وإقرار نظام حماية المبلغين والشهود .

2. إعمال مبدأ (من أين لك هذا) ، وذلك من خلال:

- أ- حصر المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية في كافة القطاعات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
- ب- اعداد واعتماد وتوزيع نموذج إقرار الذمة المالية على المكلفين.
- ج- تدريب المكلفين على كيفية تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، والوثائق الواجب إرفاقها به.
- د- تطوير نظام محوسب لحفظ ومتابعة إقرارات الذمة المالية.

3- تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال:

## مؤسسات إنفاذ القانون



- أ- تفعيل دور دائرة المعلومات والمتابعة لتمكين من القيام بمهامها في التحقيق وجمع المعلومات في قضايا الفساد بشكل فاعل.
- ب- التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.
- ج- رفع قدرات كادر الهيئة ممن يحملون صفة الضبطية القضائية، وذلك من خلال وضع برامج متخصصة لتدريبهم على التحقيق في قضايا الفساد، ليطلعوا على التجارب المتقدمة في هذا المجال.
- د- وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لأعضاء نيابة هيئة مكافحة الفساد، ليطلعوا على التجارب المتقدمة في هذا المجال.
- هـ- وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لقضاة محكمة جرائم الفساد، واطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال.
- و- تعزيز التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون وبشكل خاص الشرطة القضائية والأجهزة الأمنية والنيابة والقضاء.

## المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.

إن بناء مجتمع رافض للفساد بكافة أشكاله وشريك فاعل في جهود محاربة الفساد ومدرك لما يشكله الفساد من خطر على خطط التنمية السياسية والاقتصادية والإجتماعية، يُعد محوراً أساسياً من محاور إستراتيجية مكافحة الفساد الفاعلة، حيث يستهدف الفرد في كافة أماكن تواجده، وكافة شرائح المجتمع لتعريفه بالفساد وأشكاله ومخاطره، وينمي لدى المجتمع رفضه لهذه الآفة ويجعل منه شريكاً فاعلاً في جهود مكافحتها.

**الغاية: إيجاد بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحض علم المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد.**

### الأهداف:

1. تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد، وذلك من خلال:
  - أ- تطوير وتبني خطة لإدخال مساقات دراسية وتضمن محتويات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المدارس والكليات والجامعات الفلسطينية.
  - ب- عقد مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل بغية توعية وتثقيف الطلاب حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته، والمسؤولية التي تقع على عاتقهم بهذا الصدد، ورفع مستوى الثقافة للمعلمين في المدارس والكليات والجامعات في هذا المجال.
  - ج- عقد مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل من أجل الاستفادة من خبرات وثقافات علماء الدين حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته.
2. تعميم مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى العاملين في الدوائر الحكومية، وذلك من خلال:
  - أ- إعداد دراسة تقييمية للحاجات التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه للعاملين في الوظيفة العمومية.
  - ب- تطوير مناهج ومواد تدريبية، وتدريب المدربين لدى المدرسة الوطنية للإدارة التابعة لديوان الموظفين العام حول النزاهة ومكافحة الفساد وأخلاقيات العمل في الوظيفة العامة.
  - ج- تدريب موظفي القطاع العام على مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، وبشكل خاص موظفي الفئات العليا والمجموعات الأكثر عرضة لمخاطر الفساد.

## 3. تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد، وذلك من خلال:

- أ- إشراك مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في مجالات التثقيف والتوعية وبناء القدرات.
- ب- تعزيز مشاركة الهيئات المحلية والمؤسسات التعليمية وعلماء الدين في جهود مكافحة الفساد.
- ج- توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الأكاديميين على إعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال.

## 4. تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية، وذلك من خلال:

- أ- تدريب الإعلاميين على مفهوم الفساد وكيفية التعامل مع قضايا الفساد بما لا يتعارض مع القانون وبما لا يمس مبدأ «أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته».
- ب- تناول الاعلامي الموضوعي لحالات الفساد المختلفة بعد صدور الأحكام القضائية بشأنها.
- ج- تصميم حملات اعلامية مستمرة مثل نشر مقالات علمية حول الفساد وأسبابه وأبعاده ومضامينه ومؤثراته ونتائجه وآليات مكافحته.
- د- عمل حملات اعلامية مكثفة ضد ممارسات الفساد .
- هـ- تكريم وسائل الاعلام المتميزة في متابعة قضايا الفساد بمهنية وحيادية.

## المحور الرابع : تنسيق الجهود لمكافحة الفساد

إن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يتطلب تنسيق وتضافر الجهود بين كافة الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد، فإذا كانت الهيئة مخولة قانونياً بإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فإن تنفيذ مكوناتها وبرامجها تعدُّ مسؤولية مشتركة ما بين الهيئة وبقية عناصر منظومة النزاهة الوطنية الشريكة مع الهيئة في جهود مكافحة الفساد، وهذا التنفيذ يتطلب درجة عالية من التنسيق بين المهام والأدوار المطلوبة من كل طرف شريك.

ولذا فإن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور يتمثل في تحقيق التناغم بين أعمدة المنظومة الوطنية للنزاهة في جهود مكافحة الفساد، ورسم الحدود التي يبدأ منها دور كل طرف وتلك التي ينتهي عندها. كما يذهب الاهتمام في هذا المحور لإبراز طبيعة الأدوار التي يؤديها كل طرف من أطراف المنظومة مع الأخذ في الاعتبار الأدوار التي تؤديها الأطراف الأخرى، بهدف خلق التناغم المطلوب بين الأطراف في تنفيذ مكونات الاستراتيجية.

**الغاية: تحقيق التناغم في أداء أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة وتنسيق أدوارها في جهود مكافحة الفساد.**

الشركاء الأساسيين في تنفيذ الاستراتيجية
- القضاء.
- المجلس التشريعي.
- السلطة التنفيذية.
- هيئة مكافحة الفساد.
- النيابة العامة.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- الإعلام.
- المؤسسات التعليمية.

## الأهداف:

- أ- توضيح طبيعة دور كل طرف من أطراف المنظومة الوطنية.
- ب- النزاهة في تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ج- رفع مستوى التنسيق بين أطراف المنظومة بغية التنفيذ الأمثل.
- د- الوظائف المركزية والمتمثلة في الوقاية والتوعية وإنفاذ القانون.

## أدوار أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة في تنفيذ الاستراتيجية :

### أولاً: المجلس التشريعي:

- يضطلع المجلس التشريعي بمجموعة من المهام الأساسية التي تدعم جهود مكافحة الفساد وتمكن من تنفيذ الاستراتيجية، وتتلخص هذه المهام فيما يلي:
- أ- استكمال وإقرار التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد.
  - ب- تفعيل الدور الرقابي للمجلس التشريعي من خلال مراقبة أداء السلطة التنفيذية، وتنفيذها لبرنامجها، وتقييمها فيما يتعلق بالميزانية العامة من إيرادات ونفقات.
  - ج- تكريس جلسات الاستماع في المجلس التشريعي للمسؤولين الحكوميين.
  - د- تقديم المثال والنموذج من خلال تطوير دليل قواعد السلوك البرلماني وتطبيقها.

### ثانياً: القضاء:

- يلعب القضاء الفعال والنزيه والمستقل، دوراً كبيراً في مجال إرساء مبدأ سيادة القانون، ولعل تشكيل محكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد تعد من أهم الخطوات التي تم اتخاذها كمساهمة من السلطة القضائية في جهود مكافحة الفساد، و لضمان تفعيل دور السلطة القضائية في الجهود الرامية لمكافحة الفساد فلا بد من العمل على:
- أ- تعزيز قدرات القضاة المختصين بالنظر في جرائم الفساد.
  - ب- تفرغ القضاة المنتدبين للعمل في محكمة جرائم الفساد، بحيث لا ينظرون إلا في هذا النوع من الجرائم، مما يراكم من خبراتهم في هذا المجال.

- ج- الحرص على السرعة في إجراءات التقاضي لدى محكمة جرائم الفساد، وكذلك في محاكم الاستئناف.
- د- تبني مدونات سلوك للقضاة وتطبيقها.

### ثالثاً: السلطة التنفيذية:

- أ- تبني الاتفاقيات الدولية وعقد الاتفاقيات الثنائية التي تعزز جهود مكافحة الفساد، وبشكل خاص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ب- استكمال إعداد وإصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بعمل واختصاصات الوزارات والمؤسسات العامة.
- ج- إصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.
- د- وضع وتطبيق معايير واضحة وشفافة تقوم على أساس الكفاءة والمهنية والترقية والتعيين في الوظائف العليا.
- هـ- تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية والشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
- و- إقرار مدونة السلوك للوظيفة العمومية، وتدريب موظفي الخدمة المدنية على أحكامها.

### رابعاً: هيئة مكافحة الفساد:

تختص هيئة مكافحة الفساد المنشأة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 بمجموعة من المهام والصلاحيات التي تصب في مجالات الوقاية من الفساد ومنع حدوثه وكشفه وملاحقة مرتكبيه، والتوعية بمخاطره وآثاره على المجتمع، وتتنوع مهام الهيئة على محاور الاستراتيجية على النحو التالي:

#### 1. الوقاية من الفساد ومنع حدوثه :

- أ- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- ب- التنسيق مع مؤسسات السلطة التنفيذية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها، وذلك من خلال مراجعة الأنظمة والتعليمات للوزارات والدوائر الحكومية الخدمية بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يقلل من فرص حدوث الفساد.
- ج- حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
- د- مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.

## 2. إنفاذ القانون :

تتولى الهيئة فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون، والتحقيق في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد وشبهات الفساد التي تقترب من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون، حيث يكون من مسؤولياتها في إطار تنفيذ أهداف هذا المحور ما يلي:

- أ- مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم مع ضمان حقهم في الدفاع.
- ب- تفعيل دور دائرة المعلومات والمتابعة لتمكين من القيام بمهامها في التحقيق وجمع المعلومات في قضايا الفساد بشكل فاعل.
- ج- التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.
- د- رفع قدرات كادر الهيئة ممن يحملون صفة الضبطية القضائية، بوضع برامج متخصصة لتدريبهم على التحقيق في قضايا الفساد، وإطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال.

## 3. رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية :

- أ- التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.
- ب- العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطره وآثاره وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين.
- ج- إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإداراتها العامة.

## خامسا: النيابة العامة:

تعتبر النيابة العامة المنتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد الفاعل الرئيسي في مجال إنفاذ القانون، حيث تتولى مهام التحقيق في القضايا التي تحال لها من قبل رئيس الهيئة، وتحريك الدعوى لدى محكمة جرائم الفساد نيابة عن الهيئة. ويتطلب عمل النيابة المنتدبة في هيئة مكافحة الفساد المساهمة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد في ما يلي:

- أ- تعزيز دور واستقلالية النيابة العامة المنتدبة.
- ب- التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.
- ج- وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لأعضاء نيابة مكافحة الفساد، وإطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال.

### سادسا : ديوان الرقابة المالية والإدارية:

يعد ديوان الرقابة المالية والإدارية شريكاً رئيسياً للهيئة في جهود مكافحة الفساد، فمن خلال قيام الديوان بمهامه الرقابية الهادفة إلى ضمان سلامة العمل المالي والإداري وكشف أوجه الإنحراف فيهما فهو بذلك يشارك في عملية الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، كما يساعد في اكتشاف حالات الانحراف التي تشكل جريمة من جرائم الفساد. ولنجاح التنسيق والتكامل ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية في مجال مكافحة الفساد، فإن على ديوان الرقابة المالية والإدارية القيام بما يلي:

- أ- تحويل كافة الحالات المكتشفة من قبل الديوان أثناء عمليات التدقيق والرقابة والتي تندرج تحت تعريف جرائم الفساد الوارد في قانون مكافحة الفساد لهيئة مكافحة الفساد للتحقيق واتخاذ المقتضى القانوني المناسب.
- ب- تزويد الهيئة بكافة التقارير التي تصدر عن الديوان .
- ج- إعداد التقارير الرقابية التي تطلبها الهيئة في سبيل التحقق من شبهات الفساد.

### سابعاً: مؤسسات المجتمع المدني:

تعد مؤسسات المجتمع المدني شريكا أساسيا في جهود مكافحة الفساد وخصوصاً تلك المتعلقة بمحور رفع الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية، وذلك من خلال المساهمة في حملات التوعية التي تهدف إلى التعريف بالفساد وأسبابه ونتائجه وطرق مكافحته لتشكيل رأي عام مناهض للفساد في فلسطين، ولإنجاح هذا الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات لا بد مما يلي:

- أ- ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد لدمج البرامج والخطط المتعلقة بتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ب- تنفيذ وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في عمل منظمات المجتمع المدني نفسها.
- ج- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على القطاع العام.

### ثامناً: الإعلام:

يعد الإعلام المرئي والمقروء والمسموع شريكاً رئيسياً في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في مجال التوعية والتثقيف وفي مجال نشر الثقافة الرافضة للفساد في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال:

- أ- تناول الإعلامي الموضوعي لحالات الفساد المختلفة بعد صدور الأحكام القضائية بشأنها.
- ب- تصميم حملات إعلامية مستمرة عبر نشر مقالات علمية حول الفساد وأسبابه وأبعاده ومضامينه ومؤثراته ونتائجه وآليات مكافحته.
- ج- شن حملات إعلامية مكثفة ضد ممارسات الفساد .

## تاسعا: المؤسسات التعليمية:

- تشترك المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها في جهود مكافحة الفساد الرامية إلى رفع الوعي بالفساد وأسبابه ونتائجه وكيفية مكافحته ، بهدف تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية و المساءلة ومحاربة الفساد. ولتقوم هذه المؤسسات التعليمية بدورها في جهود مكافحة الفساد، فإن ذلك يتطلب ما يلي:
- أ- التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي وهيئة مكافحة الفساد لتطوير مساقات وتضمن محتويات لتدريس النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد ومبادئ الحكم الرشيد (الحوكمة) ، في المراحل الدراسية المختلفة وبما يتناسب مع كل مرحلة.
  - ب- إدماج مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في مناهج التدريس في المدارس في المرحلتين الأساسية والثانوية.
  - ج- عقد ورشات عمل ودورات تدريبية للمعلمين في المدارس لتدريبهم على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
  - د- توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الأكاديميين على إعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال.

## المحور الخامس: التعاون الدولي:

تعد جرائم الفساد من الجرائم العابرة للحدود، حيث يعمل مرتكبوها وخاصة ممن يشغلون مراكز عليا ويتمتعون بالعلاقات الواسعة دوليا على تهريب الأموال المتحصلة من جرائم الفساد خارج البلاد، كما قد يفرّون هم أنفسهم إلى الخارج. لذا فإن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد يكتسب أهمية كبرى وخصوصاً في مجالات تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال واسترداد المتحصلات الجرمية.

**الغاية: إنشاء علاقات تعاون دولي ثنائية ومتعددة الأطراف ومع المنظمات الدولية لتعزيز جهود مكافحة الفساد.**

### الأهداف:

1. تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات. ويتم ذلك من خلال:

- أ- مراجعة اتفاقية الرياض، وتفعيل تطبيقها ما بين فلسطين والدول الأعضاء المنضمة للاتفاقية.
- ب- عقد اتفاقيات تعاون ثنائية ما بين فلسطين وبقية الدول وبشكل خاص المجاورة منها.

## 2- مواومة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد.

- أ- إجراء التقييم الذاتي للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ب- السعي إلى الانضمام للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

## المحور السادس: بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد:

إن حجم المهام والصلاحيات المناطة بهيئة مكافحة الفساد يتطلب تعزيز قدرات الهيئة لتكون قادرة على القيام بكافة مهامها سواء كانت في مجال المنع والوقاية، أو التوعية والتثقيف، أو الكشف عن الفساد وملاحقة مرتكبيه وإحالتهم للجهات القضائية المختصة.

**الغاية: هيئة فاعلة تكافح الفساد وتعمل على تجفيف منابعه.**

### الهدف الرئيسي:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تعزيز قدرات الهيئة المادية والبشرية، وذلك من خلال:

- أ- توفير الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لعمل الهيئة.
- ب- توظيف الكوادر المتخصصة اللازمة وتأهيلها وتدريبها بشكل فاعل.
- ج- تطوير التشريعات الناظمة لعمل الهيئة.
- د- تطوير وتبني الأدلة وإجراءات العمل لكافة أنشطة الهيئة.
- هـ- تبني مدونة سلوك خاصة بموظفي الهيئة.

## الجهات التي ساهمت في مناقشة الاستراتيجية

السلطة التنفيذية
أمين عام الرئاسة
مستشارو سيادة الرئيس
ديوان الرئاسة
الأمانة العامة لديوان رئيس مجلس الوزراء
الوزارات
وزارة الخارجية
وزارة الداخلية
وزارة المالية
وزارة العدل
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
وزارة التخطيط والتنمية
وزارة التربية والتعليم
وزارة الحكم المحلي
وزارة الاتصالات
وزارة الأشغال العامة
وزارة الاقتصاد الوطني
وزارة الثقافة
وزارة السياحة والآثار
وزارة الشباب والرياضة
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة شؤون المرأة
وزارة الصحة

لجنة متابعة توصيات ورشة العمل الرئيسية
د. نبيل قسيس
(عضو المجلس الاستشاري للهيئة، رئيس اللجنة)
د. نصر عبد الكريم / عضو اللجنة
د. ياسر العموري / عضو اللجنة
د. مجدي المالكي / عضو اللجنة
د. هديل قزاز / عضو اللجنة
د. احمد أبو دية / عضو اللجنة
السيد ناصر الرئيس / عضو اللجنة
منظمة التحرير الفلسطينية :
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة العربية الفلسطينية
جبهة التحرير الفلسطينية
جبهة النضال الشعبي
الاتحاد الوطني الفلسطيني (فدا)
حزب الطريق الثالث
دائرة شؤون المفاوضات
دائرة شؤون اللاجئين
السلطة التشريعية
أعضاء من المجلس التشريعي
الأمانة العامة للمجلس التشريعي
السلطة القضائية
رئيس مجلس القضاء الأعلى والسادة أعضاء المجلس
محكمة جرائم الفساد

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD
مؤسسة تييري
<b>المنظمات الأهلية</b>
الاقتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان)
جذور للإينماء الصحي والاجتماعي
جمعية إنعاش الأسرة
جمعية تنظيم الأسرة
جمعية تنمية الشباب
جمعية الدراسات العربية (دائرة تنمية الشباب)
جمعية شباب المستقبل
طاقم شؤون المرأة
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح)
المركز الفلسطيني للإرشاد
المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاة (مساواة)
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
مركز المرأة للبحث والتوثيق
مركز واصل لتنمية الشباب
معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)
منتدى نوافذ الشبابي
ملتقى الطلبة
مؤسسة الحق

<b>علماء الدين</b>
مجلس القضاء الشرعي
المطران عطا الله حنا رئيس اساقفة سبسطية للروم الارثوذكس
<b>الأجهزة الأمنية</b>
جهاز المخابرات العامة
جهاز الأمن الوقائي
الشرطة الفلسطينية
الأمن الوطني
التوجيه السياسي
الدفاع المدني
<b>المؤسسات الرقابية</b>
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
ديوان الرقابة المالية والإدارية
ديوان الموظفين العام
النيابة العامة
نيابة هيئة مكافحة الفساد
<b>الجامعات</b>
جامعة النجاح
جامعة بيرزيت
جامعة الخليل
جامعة القدس
<b>ضيوف شرف</b>
الممثلة الألمانية
الممثلة الكندية
الممثلة المصرية العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
الشرطة الأوروبية EUCOP

سلطة الأراضي
صندوق الاستثمار الفلسطيني
<b>المؤسسات الإعلامية التي شاركت في التغطية الإعلامية للورشة</b>
المركز الإعلامي الحكومي
تلفزيون فلسطين
إذاعة صوت فلسطين
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)
دائرة الإعلام / مجلس القضاء الأعلى
مركز المعلومات العدلي
تلفزيون القدس التربوي
تلفزيون وطن
راديو نساء
وكالة الأنباء السويسرية
مفوضية فتح للإعلام
وكالة الأنباء الفرنسية
جريدة الشرق السعودية

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)
<b>القطاع الخاص</b>
غرفة صناعة وتجارة الخليل
غرفة صناعة وتجارة و زراعة طولكرم
شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)
مجلس الشاحنين الفلسطيني
البنك الإسلامي الفلسطيني
البنك الإسلامي العربي
البنك العربي
<b>الاتحادات والنقابات</b>
اتحاد جمعيات رجال الأعمال
اتحاد الشباب الفلسطيني
الاتحاد العام لعمال فلسطين
اتحاد العام للنقابات المستقلة
اتحاد الغرف التجارية
اتحاد نقابات عمال فلسطين
اتحاد كرة الطائرة
اتحاد المعلمين
نقابة الصيادلة
اتحاد المقاولين
نقابة الصحفيين
نقابة الموظفين العموميين
نقابة المهندسين
<b>مؤسسات</b>
سلطة النقد
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

**لابدء أية ملاحظات إضافية يرجى مراسلة هيئة مكافحة  
الفساد على العناوين المبينة أدناه :**

**هيئة مكافحة الفساد**

**رام الله / البالوع**

**هاتف: 022424016 .022424017 .022424018**

**فاكس: 022424015**

**بريد الكتروني: info@pacc.pna.ps**

**صفحة الكترونية: www.pacc.pna.ps**



